

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٧٦ لسنة ٢٠٢٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٢٤ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٦٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إعادة تنظيم المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٥/٧/٥ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار ؛

وبناءً على ما عرضه وزير السياحة والآثار ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة (آثار) مشروع نزع ملكية قطعة الأرض الفضاء الكائنة (١٠) مقدم الحلق - عطفة التربة من شارع باب الوزير (أثر رقم ٣٠٧) - قسم الدرب الأحمر - محافظة القاهرة .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض المشار إليها فى المادة السابقة، والمبين موقعها ومساحتها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالذاكرة الإيضاحية والخريطة المساحية والكشف المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ٢٠٢٤ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى

وزارة السياحة والآثار

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

باعتبار قطعة الأرض الفضاء الكائنة فى ١٠ مقدم الحلق - عطفة التربة

من شارع باب الوزير (أثر رقم ٣٠٧) قسم الدرب الأحمر

بمحافظة القاهرة من أعمال المنفعة العامة (آثار)

تنص المادة (١) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة على : «يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه وفقاً لأحكام هذا القانون» .

كما تنص المادة (٢) من ذات القانون والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٠ على : «يعد من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام هذا القانون ... ثامناً : ما يعد من أعمال المنفعة العامة فى أى قانون آخر .

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء إضافة أعمال أخرى ذات منفعة عامة إلى الأعمال المذكورة .

كما يجوز أن يشمل نزع الملكية فضلاً عن العقارات اللازمة للمشروع الأصلي أية عقارات أخرى ترى الجهة القائمة على أعمال التنظيم أنها لازمة لتحقيق الغرض من المشروع أو لأن بقاءها بحالتها من حيث الشكل أو المساحة لا يتفق مع التحسين المطلوب .

ويكون تقرير المنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية مرفقاً به :

١ - مذكرة ببيان المشروع المطلوب تنفيذه موضعاً بها قيمة التعويض المبدئى الذى يجب إيداعه بحساب الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية المشار إليه بنص المادة (٦) من هذا القانون ، وذلك خلال شهر من صدور قرار المنفعة العامة .

٢ - رسم بالتخطيط الإجمالى للمشروع وللعقارات اللازمة له .

كما تنص المادة (١٤) من ذات القانون على : « يكون للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة ، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه وينشر فى الجريدة الرسمية ويشمل بياناً إجمالياً بالعقار واسم المالك الظاهر مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة .

ويبلغ قرار الاستيلاء لذى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يعطون بموجبه مهلة لا تقل عن أسبوعين لإخلاء العقار ، ويترتب على نشر قرار الاستيلاء اعتبار العقارات مخصصة للمنفعة العامة ويكون لذى الشأن الحق فى تعويض مقابل عدم الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلى إلى حين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية .

ويتم تقدير التعويض عن عدم الانتفاع بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون خلال شهر من تاريخ الاستيلاء وتقوم الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية بإعلان ذى الشأن بذلك وله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقيمة التعويض حق الطعن على هذا التقدير على النحو المبين بالمادة (٩) من هذا القانون ، ولا يجوز إزالة المنشآت أو المباني ، إلا بعد انتهاء الإجراءات الخاصة بتقدير قيمة التعويضات تقديراً نهائياً .

كما تنص المادة (١٨) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته على : « يجوز نزع ملكية الأراضى المملوكة للأفراد لأهميتها الأثرية ، كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستيلاء عليها مؤقتاً إلى أن تتم إجراءات نزع الملكية ، وتعتبر الأرض فى حكم الآثار من تاريخ الاستيلاء المؤقت عليها ، ولا يدخل فى تقدير التعويض احتمال وجود آثار فى الأرض المنزوع ملكيتها » ، ويتم تقدير قيمة التعويضات فى هذه الحالة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، وذلك وفقاً للإجراءات الواردة به .

تقع قطعة الأرض المراد استصدار قرار بنزع ملكيتها فى (١٠) مقدم الحلق - عطفة التربة من شارع باب الوزير مجاورة لسور القاهرة الشرقى أثر رقم (٣٠٧) قسم الدرب الأحمر بمحافظة القاهرة .

سبق أن قررت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية بجلستها فى ٢٣/١٠/٢٠١٤ رفض ترخيص البناء لتلك القطعة مع تكليف إدارة المنطقة الأثرية بإجراء المزيد من الحفائر نظراً لوجود شواهد أثرية ثابتة من السور الأثرى (السور الشرقى لمدينة القاهرة) واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأجزاء المكتشفة .

جاء بمحضر المعاينة المحرر فى ٢١/٤/٢٠١٥ ، أنه تم إعداد تقرير علمى بنتائج أعمال الحفائر التى تمت بالمنطقة التى أسفرت عن ظهور بقايا للأساسات الحجرية للسور الشرقى لمدينة القاهرة ، كما أظهرت الحفائر واجهة هذا السور ، وأيضاً تم العثور على بعض القطع الفخارية والخزفية ، وقام مركز الدراسات التابع لقطاع الآثار الإسلامية والقبطية واليهودية من خلال قسم التصوير به بتوثيق أعمال الحفائر وما أسفرت عنه من اكتشافات .

وحيث وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥/٧/٢٠١٥ على اعتبار قطعة الأرض الكائنة فى (١٠) مقدم الحلق - عطفة التربة من شارع باب الوزير مجاورة لسور القاهرة الشرقى (أثر رقم ٣٠٧) - قسم الدرب الأحمر بمحافظة القاهرة من أعمال المنفعة العامة آثار ، كما وافق مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠/٤/٢٠١٧ على نزع ملكية قطعة الأرض المشار إليها واستخراج شيك بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط مبلغ وقدره أربعمائة ألف جنيه لا غير) تحت العجز والزيادة برسم السيد المهندس مدير مديرية المساحة بالقاهرة تحت حساب مشروع نزع الملكية .

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويتشرف وزير السياحة والآثار برفعه للتفضل بالنظر فى إصداره حال الموافقة .

وزير السياحة والآثار

أحمد عيسى

٣٠٧٦٥١

الهيئة المصرية العامة للمساحة
مديرية المساحة بالقاهرة
مكتب الرسم والمضروعات

كشف الملاك الظاهريين لقطعة الارض (١٠) زقاق مقدم الحلقة

مسلسل	رقم القطعة	اسم الشارع	اسم الناحية	المسطح	اسم المالك الظاهر	ملاحظات
1	10	زقاق مقدم الحلقة	الدرب الاحمر	74 متر مربع تقريبا	محمد علي عواد السيد عائشة سيد ابراهيم فرج	ارض قضاء محظية بحدود من الطوبى الاحمر والحجر

تم عمل هذا الكشف بناء على المعاينة التي تمت بالطبيعة برشيد مكتوري الاثر حسب المحضر المخرج في ١٩/١١/٢٠٢٣ ويعد تحديد الموقع واخذ مقاساته بالطبيعة برشيدهم وسراجتها على السراج المساحيه وذلك بعد سداد تكاليف الاعمال باسم الدفع الالكتروني رقم GP 18152443000200 وسدد للضرائب القيمة المضافة حسب الخطيب المرسل والوارد لمديرية المساحة برقم ٢٠٢٤/١١/٢٦ بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٦ وذلك باسم الدفع الالكتروني رقم GP 18152443000200 بمبلغ ٢٨٥.٨٥ جنيه وباسم دفع الكتروني رقم GP 18152453000800 بمبلغ ١١٧٠.٥٥ جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٣ ليصبح المبلغ الاجمالي المسدد للمخبريه هو ١٥٧٢٠ جنيه وهو مطابق لمبلغ المالكه وبدون بحث المالكه او التعرض لها ودون النسي مسئوليه على العاملين بمديرية المساحة بالقاهرة ولا يعتبر ذلك سندا للملكه

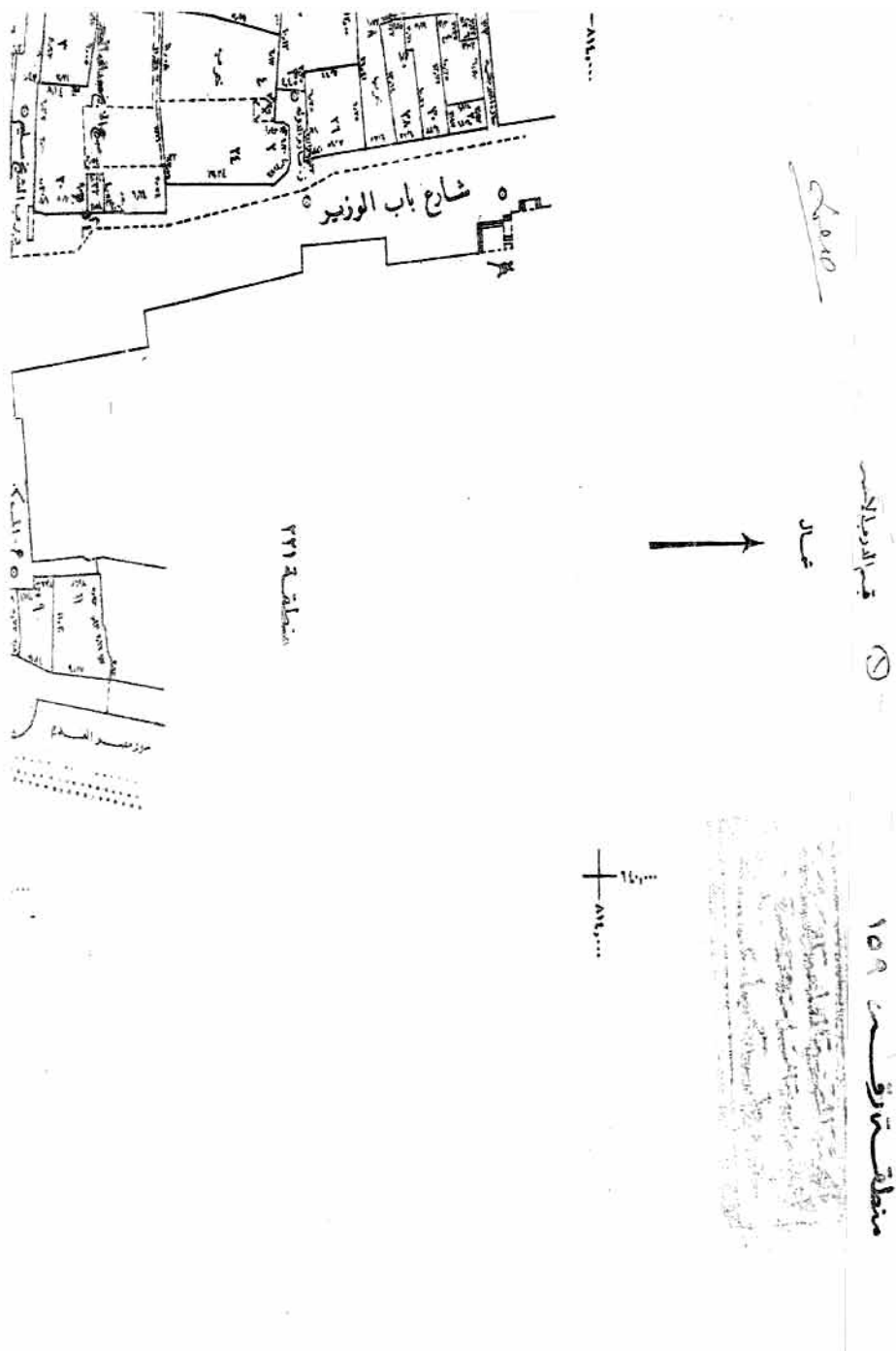


يؤكد
مهندس /
مدير عام مديرية المساحة بالقاهرة

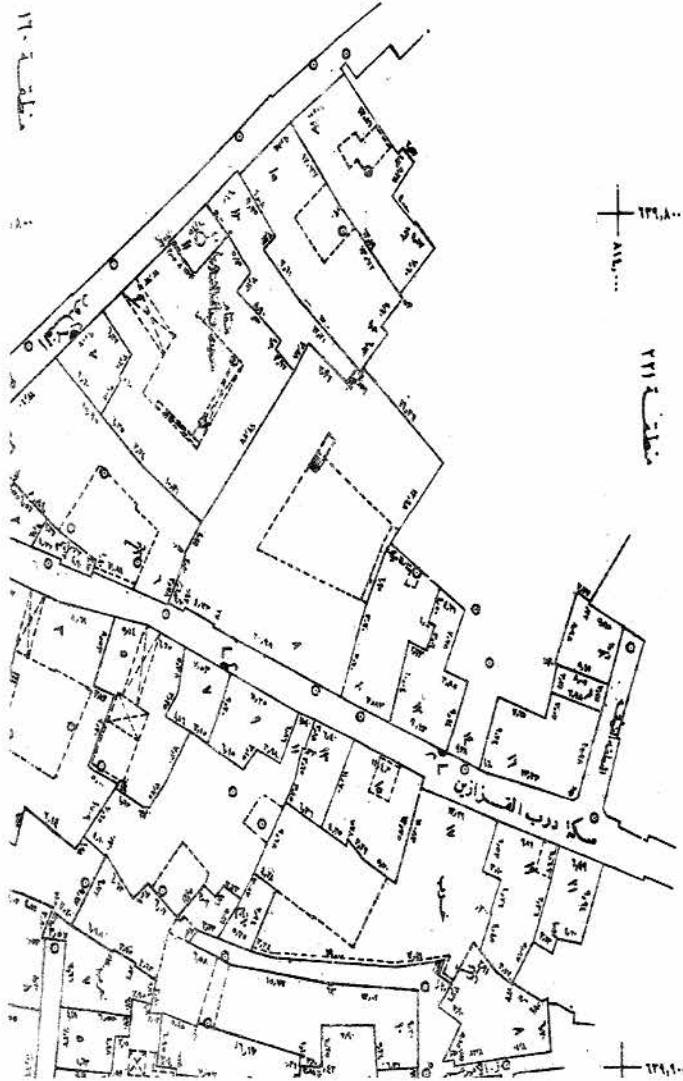
رئيس القسم

رئيس المشروعات

رئيس الرسم



مخطط التوزيع ٥٠٠٠



مخطط

